

تصريح صحفي

في إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية واتجاهاتها المتوقعة، والمراجعة الدورية لمستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣ رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عن مستواه الحالي البالغ ٢,٧٥%، لترسيخ الأجواء المعززة لدعامات تعافي معدلات النمو الاقتصادي، ومواصلة التحرك باستخدام أدوات وإجراءات السياسة النقدية المتاحة لديه لتكريس جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء مجزي وموثوق للمدخرات المحلية.

وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة البنك في تصريح صحفي أن قرار مجلس إدارة البنك الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير ومواصلة استخدام أدوات وإجراءات السياسة النقدية المتاحة، والتي تشمل سندات البنك المركزي ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية وعمليات التورق والتدخل المباشر، إنما يعكس حرص البنك على تعزيز أجواء تعافي معدلات النمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية، وتكريس تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارهما ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية، مضيفاً أن قرار الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير في المرحلة الحالية جاء مستنداً إلى ما تشير إليه البيانات المتوافرة في شأن قدرة البنوك المحلية على استيعاب جهود البنك المركزي لتعزيز أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لديها في ظل الحدود القصوى القائمة حالياً لأسعار الفائدة على القروض بموجب سعر الخصم الحالي، حيث تعمل قوى المنافسة بين البنوك لاستقطاب المقترضين في ظل

تواضع معدلات نمو الائتمان المصرفي المحلي المرتبط أساساً بتواضع معدلات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

وضمن هذا الإطار، أشار المحافظ إلى قرار بنك الكويت المركزي في ١٤ يونيو ٢٠١٧ بالإبقاء على سعر الخصم دون تغيير حين قرر الاحتياطي الفيدرالي بذات التاريخ رفع أسعار الفائدة، حيث أظهرت البيانات المتوافرة حينئذٍ الحاجة لتعزيز تنافسية الدينار وجاذبيته كوعاء للمدخرات المحلية، وأهمية تكريس الأجواء المساندة لنمو الائتمان المحلي بما يدعم تعزيز وترسيخ النمو الاقتصادي. كما أظهرت تلك البيانات قدرة البنوك حينئذٍ على استيعاب خطوات البنك المركزي نحو تعزيز أسعار الفائدة على الودائع بالدينار باستخدام الأدوات والإجراءات المتاحة للسياسة النقدية في ظل الإبقاء على الحدود القصوى القائمة آنذاك لأسعار الفائدة على القروض بالدينار المرتبطة بسعر الخصم المعمول به. وفي هذا الخصوص يُستدل من البيانات المتوافرة حتى تاريخه إلى تمكُّن البنك المركزي من المحافظة على استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي وأسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي مع بقاء ذلك الهامش لصالح الودائع بالدينار بما عزز تنافسية وجاذبية العملة الوطنية، وكذلك استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على القروض بالدينار وأسعار الفائدة على الودائع بالدينار لدى البنوك المحلية عند معدلات مناسبة تتواءم مع أحد الدعامات الأساسية للاستقرار المالي في ظل ظروف المنافسة في سوق الاقتراض المحلي وتواضع معدلات نمو الإقراض، مع نمو أرصدة كلٍ من القروض والودائع بالدينار لدى البنوك المحلية.

وأوضح المحافظ أن قرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية بما في ذلك القرارات والإجراءات ذات الصلة بأسعار الفائدة المحلية تتركز في أساسها على القراءة الفاحصة لأحدث البيانات والمعلومات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المتوافرة بما في ذلك معدلات

الأداء الاقتصادي العام ومؤشرات السيولة المحلية وحركة الودائع والائتمان المصرفي وأسعار الفائدة على الدينار الكويتي وعلى العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، كما تشكل تلك البيانات أحد أهم الاعتبارات لتحديد مدى الحاجة لتحريك أسعار الفائدة المحلية واتجاهات ذلك التحريك ومقداره والأدوات المناسبة لتحقيقه.

واختتم المحافظ تصريحه بالتأكيد على مواصلة نهج المتابعة اليقظة لتطورات ومستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية طبقاً لآخر البيانات المتوافرة والاستعداد للتحرك عند الحاجة لتعزيز جاذبية العملة الوطنية وتنافسيتها وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي على أسس مستدامة.